ضد قرار الابعاد في خلال مدة أقصاها ستون يوماً، ولكن من مكان اقامتهم الجديد (المصدر نفسه). وفوّضت الحكومة رئيسها في جلستها غير العادية التي عقدتها صباح يوم الاربعاء الموافق ١٦/١٢/١٩٩٢ بالمصادقة على استخدام أنظمة الطوارىء دون معارضة، حيث امتنع وزير العدل، فقط، عن التصويت، بينما لم يشارك في الجلسة كل من وزير الخارجية، شمعون بيرس، ووزير الداخلية اريبه درعي (هآرتس، ١٨/١٢/١٩٩٢).

وكما يبدو، كان نجاح عملية الابعاد، كما خطط لها رابين مرتبطاً باحاطتها بالسرية لكي لا تتدخل المراتب القضائية قبل تنفيذ العملية. وبذلك تصبح محكمة العدل العليا أمام أمر واقع جديد (دافار، ١٨/١٢/١٩٩٢). ولهذا الغرض أكد رابين على وجوب الحفاظ على سرية قرار الحكومة. وحذّر الوزراء من كشف القرارات التي اتخذت. وفي اللقاء الذي عقده مع المراسلين السياسيين للصحف المحلية رفض رابين ولو مجرد التلميح الى مضمون القرارات التي اتخذتها الحكومة. فقد اكتفى بوصف الاعمال التي نفّذتها حركة حماس بـ «الحرب». وعندما سأله احدهم عن رأيه في عقوبة الابعاد من الارض المحتلة، مارس رابين قمة التضليل، بايضاحه انه لا يؤمن بالابعاد كوسيلة فعّالة. هذا، علماً انه في ذلك الوقت، بالذات، كانت الاجهزة المختصة قد بدأت بتنفيذ قرار الحكومة بابعاد المئات من قادة حركة حماس في الارض الفلسطينية المحتلة (يديعوت احرونوت، ١٨/١٢/١٩٩٢).

مع ذلك، فقد تسرّب القرار الى بعض مراسلي الصحف المحليين والاجانب، وعلم به، أيضاً، بعض الزعماء الفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة. وبدأت المحامية، ليئه تسيمل، تستعد لتقديم التماس ضد قرار الابعاد. ولجأ رابين الى الرقابة العسكرية لمنع نشر قرار الابعاد في وسائط الاعلام في اليوم التالي (المصدر نفسه؛ ودافار، ١٨/١٢/١٩٩٢).

وتباينت المصادر الصحفية بالنسبة الى عدد المبعدين. ففي البداية، ذكر ان عددهم ٤١٨ شخصاً. ولكن مصادر صحافية عادت وذكرت ان عدد المبعدين تقلّص قبل العبور الى الاراضي اللبنانية الى ٤١٣ شخصاً، وذلك عقب اعادة ٣٥ من المبعدين الى السجون والمعتقلات الاسرائيلية لأسباب لم يكشف النقاب عنها، وأبعد ثلاثون آخرون بدلاً منهم (معاريف، ١٨/١٢/١٩٩٢). وكان تنفيذ عملية الابعاد توقف لبعض الوقت، بعد افتضاح امرها، ومسارعة المحامية ليئه تسيمل ومحامون آخرون الى الاعتراض على قرار الابعاد، وتقديم التماسات بهذا الشأن الى محكمة العدل العليا. ولهذا الغرض، انعقدت المحكمة بكامل هيئتها برئاسة رئيسها القاضي مئير شمغار، واستمعت الى شهادة رئيس الاركان والمستشار القانوني للحكومة ومحامو الدفاع؛ وبعد ١٤ ساعة من السباق مع الزمن، ألغت محكمة العدل العليا الامر المؤقت الذي أصدره القاضي المناوب، اهرون براك، والذي بموجبه تمّ ايقاف تنفيذ عملية الابعاد، لكنها أعربت، في الوقت عينه، عن استعدادها للبحث في ابطال مفعول أوامر الابعاد الفردية، حيث استجابت لطلب مقدمي الالتماسات، وأصدرت أمراً احترازياً، يلزم الحكومة بالرد، في خلال ثلاثين يوماً، على الالتماسات التي قدّمها محامو المبعدين (هآرتس، ١٨/١٢/١٩٩٢).

وكان واضحاً، حسب بعض المصادر الصحفية، ان قضاة محكمة العدل العليا لن يتمكّنوا، في نهاية المطاف، من ايقاف عملية الابعاد لأنه اذا كانت الحكومة قررت تفويض رئيسها ووزير الدفاع بتخويلّ قادة الجيش في مناطق يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة باصدار أوامر ابعاد ضد قرابة ٤١٨ شخصاً يشتبه بنشاطهم في صفوف حركتي حماس والجهاد الاسلامي، واذا كان رئيس الاركان ـ معنوياً وشخصياً ـ يمثل أمام المحكمة في المداولة القضائية بشأن الالتماسات التي قدمت ضد قرارات الابعاد، فعلى اي أساس استندت محكمة العدل العليا عندما حولت الامر المؤقت الذي أصدره القاضي المناوب في الليلة السابقة، الى أمر احترازي ضد قادة الجيش في المناطق المحتفظ بها؟» (المصدر نفسه). وتساءل المصدر الصحفي «فاذا كان رئيس الاركان العامة يزعم ان المرشحين للابعاد يشكلون خطراً فورياً على أمن الدولة وسلامة الجمهور، ولذا من الضروري تنفيذ عملية الابعاد دون تأخير ـ فما هي الوسائل التي كان بامكان قضاة محكمة العدل العليا